شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

لا أمن ولا أمان !

لماذا كانت هذه الموجة الجديدة من التفجيرات والاغتيالات التي اجتاحت العاصمة بغداد في اليومين الماضيين؟ .. القيادات الأمنية التي تحرص على تزيين أكتافها بالنجوم والتيجان وصدورها بالنياشين قدّمت مبررات وحججاً مضحكة مبكية من فرط ما تكررت ومن فرط ما مللنا سماعها مثلما مللنا سماع شتائم هذه القيادات للقاعدة وفلول النظام السابق.

السؤال الجوهري المركّب هو: لماذا لا يتوقف هذا التسونامي الإرهابي؟ لماذا لا يتراجع زخمه المميت المدمّر؟ وما الذي فعلته الدولة المُكلّفة والمتعهدة بحماية المجتمع لوضع كوابح ومصدّات ومُثبّطات لهذا المدّ الإرهابي اللعين؟

الجواب لا تقر به القيادات الأمنية المُزيّنة أكتافها بالنجوم والتيجان وصدورها بالنياشين، فهي تعرفه لكنها لا تجرؤ على التصريح به علناً... تعرف أن دولتنا غير مُحترمة وغير المُحترم غير مُهاب.

دولتنا غير محترمة بدليل انها لا تحترم مواطنها، فالدولة المحترمة تحترم مواطنها بالضرورة ... دولتنا يدخلها سنوياً نحو ١٠٠ مليار دولار من العوائد المالية، وهي وعدت مواطنها بأن تُخرجه من جهنم صدام حسين وتُدخله جنتها وتعوّضه عما خسره وفاته، لكنّ مواطن دولتنا لم يزل يعاني الفقر والعوز والحاجة والمرض والجهل على نحو لم تشهده بلاد النهرين حتى في العهد العثماني.

مواطن دولتنا لا يتوفر له حقه في الكهرباء ولا حقه في الماء الصالح للشرب ولا حقه في البيئة النظيفة ولا حقه في العمل (مع انه يحمل أعلى الشهادات الحقيقية وليست المزوّرة التي يُفاخر بها كثير من مسؤولي دولته)، ولا حقه في حصة تموينية تليق بالبشر لا البقر، ولا حقّه في شوارع ممهدة ونقل عام مريح، ولا حقه في مشاهدة الأفلام السينمائية والمسرحيات ومعارض التشكيل وحفلات الموسيقى والغناء ... ولا حقه في الأمن والأمان.

وفوق هذا يُكابد مواطن دولتنا من قمع حرياته العامة والخاصة .. ممنوع عليه أن يتظاهر في الساحات العامة ليُطالب حكومته بتوفير الكهرباء والخدمات وفرص العمل ومكافحة الفساد المالي والإداري. دولتنا تتدخل في خصوصيات مواطنها بالطريقة نفسها التي كانت عليها دولة صدام حسين .. تريد أن تحدد له ما يأكل وما يشرب وما يلبس، مع ان الدستور الذي تشكّلت وفقا له هذه الدولة، يقول صراحة بكفالة الحريات العامة والخاصة والحقوق المدنية وحقوق الإنسان كافة.

دولتنا لا تحترم نفسها، بدليل ان سياسييها المتشاركين في السلطة والنفوذ وفي نهب المال العام والخاص لا يحبّون بعضهم بعضاً، بل لا يحترمون بعضهم بعضاً، يتشاتمون علناً كما الأولاد، ويتآمرون في ما بينهم حتى لو تطلّب الأمر استعمال المفخخات وكواتم الصوت.

ودولتنا غير محترمة بدليل ان المرتشي ومزوّر الشهادة والطائفي والحزبي الجاهل والمتجاوز على الأملاك العامة والخاصة، في أيديهم مفاتيح هذه الدولة وأقفالها.

الدولة التي لا تحترم مواطنها ونفسها لا أمن ولا أمان فيها.

جلسة ترديد القسم.. (ارشيف)

العراقية: ٣ أشهر لتعديل الدستور.. و دولة القانون يستبعده

الشلاه يدعو منتقدي هيمنة رئيس الوزراء على الصلاحيات الى كسب رأي الأغلبية

دعت القائمة العراقية، امس، إلى تعديل الدستور خلال ثلاثة أشهر لمنع عودة الدكتاتورية وتكرار التجاوزات عليه، لافتة في الوقت نفسه إلى أن رئيس الوزراء وزعماء وأعضاء الكتل السياسية أجمعوا على ضرورة القيام بهذه الخطوة، فيما طالبت بفصل المحكمة الدستورية عن باقي السلطات القضائية

□ بغداد / المدى

وقال مستشار القائمة العراقية هاني عاشور في بيان صدر امس وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "جميع الكتل السياسية متفقة على أن الدستور ما زال يحمل بعض الثغرات وان كتابته قد تمت على عجل ، مما يقتضي تعديله وفق ما نص عليه الدستور نفسه، لمعالجة الخروق المتكررة ووقفها ومنع عودة الدكتاتورية من خلال تجاوزه الدائم".

ودعا عاشور إلى "إعادة تفعيل لجنة تعديل الدستور ووضع سقف زمني لا يتجاوز الثلاثة أشهر لتعديله ومنع الخروق وتجاوز الأخطاء التي وردت فيه".

وأضاف عاشور أن "رئيس الوزراء نوري المالكي وزعماء وأعضاء الكتل السياسية أجمعوا على ضرورة التعديل ومنع الخروق التي تجاوزت أكثر من ٣٠ خرقا خلال فترة العمل به"، معتبراً أن "تكرار الخروقات أضعف الدستور وأفقدته هيبته وساهم في منع تفعليه، الأمر الذي يؤدي إلى عودة الدكتاتورية من خلال تجاوز العمل بالدستور".

وأضاف إلى "تنظيم قانون المحكمة الدستورية والتصويت عليه في البرلمان وتفعيل مرجعيتها بوصفها الحكم في تفسيره، وفصلها عن باقي السلطات القضائية لتتمكن من التفرغ لهذا العمل وحماية الدستور"، مؤكداً "أحقية خمس أعضاء في البرلمان بالمطالبة بتعديل الدستور أو تفعيل الفقرة ١٤٢ الداعية لتعديله خاصة بعد كثرة الإشكالات التي تسببت بأزمات سياسية وتنفيذية خلال الفترة الماضية".

وأشار عاشور إلى انه "منذ الاستفتاء على الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ تضمن الدستور فقرة تطالب بتعديله بعد أربعة أشهر، ومع تشكيل لجنة للتعديلات خلال فترة البرلمان السابق لم يتم تعديل الدستور على الرغم من إجماع الكتل السياسية على ضرورة ذلك".

يشار ان مقربا من رئيس البرلمان رفض الكشف عن اسمه، اكد في تصريح سابق لـ"المدى"، عدم امكانية تعديل الدستور، واضاف "ان الاليات التي اعتمدها الدستور لتعديل نصوصه تحول دون امكانية اجراء اي تغييرات عليه، لاسيما تلك التي تتعلق بموافقة ثلثي ثلاث محافظات على اجرائه".

ائتلاف دولة القانون استغرب ما ذهب اليه مستشار القائمة العراقية، مؤكدا ان المدة التي حددها غير كافية بالمرة في تعديل الدستور، داعيا اياه الى تحديد الاليات التي يمكن من خلالها اجراء هذا التعديل.

النائب علي الشلاه عرج على الاتهامات التي توجه الى المالكي بالتفرد بالسلطة واوضح " اذا ما كان البعض يرى ان في منصب رئيس الوزراء امرا مبالغا فيه فعليه ان يلجأ الى التعديل والشعب هو الحكم في هذا الامر"، داعيا في تصريح لـ"المدى"، امس العراقية الى الابتعاد عن المناغزات السياسية، بالقول "يجب احترام ارادة المواطن الذي صوت لمصلحة الدستور واذا ما كان طرف في العملية السياسية قادرا على اقناع الاغلبية بالامر فهذا مرحب به".

وتابع "من غير الممكن وضع توقيتات قصيرة مثلما وضعتها العراقية لتعديل الدستور"، مستدلا بانه "احيانا نحتاج الى اشهر طويلة للموافقة على منصب معين فكيف الحال اذا تعلقت المسألة بتعديل القانون الاسمى في البلاد وبالتالي فان توقيتات العراقية مبالغ فيها".

وطالب الشلاه، ائتلاف علاوي بالعمل على ما اسماه بالآلية الدستورية من خلال الاقناع، وبين "يجب معرفة الجهة التي تقوم بالتعديل والوقت والمواد التي تحتاج تعديلها".

وخلص القيادي في دولة القانون الى "ان هناك مواد واضحة في الدستور التي تتعلق بالصلاحيات واخرى نصت على تشريع قانون ينظمها وهناك من يوظف الدستور بطريقة غير صائبة وعلينا في هذه الحالة اللجوء الى المحكمة الاتحادية العليا لتفسير النصوص حمالة الاوجه".

وفي تطور لاحق، أكد رئيس لجنة كتابة الدستور النائب همام حمودي، امس، أن الكثير من مواد الدستور بحاجة إلى تعديل، داعيا إلى عدم إضعافه بطريقة النسف الكامل أو التشكيك به، فيما انتقد محاولات البعض للحد من أداء البرلمان ودوره الرقابي.

وقال همام حمودي في بيان صدر امس وتلقت "المدى" نسخة منه إن كتابة الدستور "كانت في مرحلة الحلم بدستور دائم يضمن الحرية والحقوق للمواطنين ويضمن حق توزيع الثروة"، مؤكدا أن "الكثير من مواده بحاجة إلى تعديل".

وأضاف أن "تعديل الدستور ظاهرة اعتادت عليها الدول الديمقراطية في العالم"، مشيرا إلى أن "إضعاف الدستور بطريقة النسف الكامل أو التشكيك به هو إضعاف لأهم مرجعية يمكن أن يتفق عليها العراقيون بل هو المرجعية الوحيدة لنا عند الخلاف، فضلا عن المحكمة الدستورية".

وانتقد حمودي "أي محاولة للحد من أداء البرلمان والبرلمانيين لدورهم الرقابي"، مطالبا بـ"فسح المجال أمام الشعب للنقد والإصلاح والمشاركة في البناء".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أكد، في الـ٢٣ من آب الماضي، أن الحكومة العراقية الحالية والدستور العراقي بنيا على أساس قومي وطائفي، وفيما أشار إلى أن الدستور قد تضمن "ألغاما بدأت تنفجر وليس حقوقا"، دعا إلى تعديله بما يحقق دولة المواطنة واعتماد الأساس الوطني والانتماء للوطن بعيدا عن بقية الانتماءات.

وكان أكاديميون متخصصون ومحللون سياسيون دعوا، في الـ١٣ من نيسان ٢٠١١، إلى إعادة صياغة غالبية فقرات الدستور العراقي وتعديلها بسبب ما تتضمنه من خلل، معتبرين أنها سبب غالبية الخلافات السياسية التي يعاني منها العراق، في حين طالب أحد الإعلاميين بكتابة دستور جديد لأن الموجود حالياً "غير قابل للتعديل".

المالكي يتهم إحدى دول الجوار بجريمة النخيب لإشعال الفتنة

□ بغداد / المدى

المالكي

اتهم رئيس الوزراء نوري المالكي، امس، إحدى دول الجوار بالوقوف وراء حادثة النخيب التي شهدتها محافظة الأنبار الشهر الماضي لإشعال الفتنة الطائفية بين محافظتي كربلاء والأنبار، وفيما اعتبر أن ما تشهده الدول العربية كان قد شهده العراق من قبل أكد أن البعض يحاول إعادة تلك الأحداث إلى البلاد مرة أخرى.

وقال المالكي في بيان صدر، امس، عن مكتبه الرسمي على هامش استقباله عددا من وجهاء وشيوخ مناطق جنوب بغداد، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إن "حادثة النخيب التي أريد لها أن تشعل نار الفتنة بين كربلاء والأنبار بدفع من إحدى دول الجوار أخمدت بفضل أبناء العشائر والعقلاء لذلك يجب الانتباه والحذر من مخططات الأعداء".

وكانت مجموعة مسلحة اختطفت، في ١٢ أيلول الماضي، حافلة يقدر عدد ركابها بأكثر من ٣٠ شخصاً بينهم ٢٢ رجلاً، فضلاً عن عدد من النساء والأطفال في منطقة الوادي القذر، ٧٠ كم جنوب قضاء النخيب، الذي يبعد ٤٠٠ كم جنوب غرب الرمادي، وعثرت قوة أمنية بعدها على جثث ٢٢ منهم قتلوا رمياً بالرصاص، غالبيتهم من مدينة كربلاء، واثنان منهم من مدينة الفلوجة في الأنبار.

وأضاف المالكي أن "مناطق جنوب بغداد تعرضت لجرائم الإرهابيين وخططهم الخبيثة، كما أن الجميع تضرر من الإرهاب"، مشددا على ضرورة "محاربة المخربين و استثمار ثرواتنا بالصورة الصحيحة لأنها كانت في السابق تسخر للحروب والمغامرات".

وأكد رئيس الوزراء أنه على "الجميع أن يساهم في بناء الدولة من خلال توحيد الصفوف والعمل على تعزيز الجهود لإكمال عملية البناء والإعمار"، موضحا أن "العراق لا يمكن أن يكون قويا ودولة مؤسسات إلا من خلال أبنائه وتكاتفهم لإعماره وتطويره".

ودعا رئيس الوزراء إلى "حملة موحدة لبناء العراق وكلا حسب موقعه للعمل على إعادة بناء كل ما جرى تدميره"، مبينا أن "ما حصل في بعض البلدان العربية حصل في العراق والبعض يحاول أن يعيده مرة ثانية لأبعاد وأهداف معروفة".

وأشار المالكي إلى أن "العراق المرشح رقم واحد في أن يكون صاحب القرار ويسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع جميع دول العالم، ويسعى للتعاون ويرفض التدخل في شؤون الدول الأخرى"، مؤكدا أن "العراق خطى خطوات مهمة في التخلص من الوصاية الدولية وحقق السيادة الكاملة"

الصدر يسعى لجلب مدربين من دول أخرى بدل الأميركان

□ بغداد / المدى

إنّ " ابقاء أي جندي أمريكي تحت اسم قوات تدريب أو ما شابه ذلك سيكون مستهدفا من قبل المقاومة ".

يذكر إن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد أكد في بيان له على خلفية تخويل الحكومة التفاوض مع الأمريكان لبقاء مدربين بعد نهاية العام الحالي إن " أية قوة عسكرية سيتم الاتفاق على إبقائها من قبل الحكومة ستعامل على أساس أنّها قوة احتلال بما فيها السفارة الأمريكية"، منتقداً نهج الحكومة بـ "الاستعانة بالمحتل لتدريب الجيش العراقي "، داعياً الى "مقاومة [المحتل] بشتى الطرق ومنها المقاومة المسلحة لاستعادة سيادة العراق"بحسب قوله.

من جانبه أكد نائب عن كتلة الاحرار النيابية إن من يراهن على بقاء القوات الأمريكية لحل بعض الملفات العالقة بين الكتل فهو مخطئ.

وقال النائب رافع عبد الجبار لوكالة كل العراق امس إن " بعض الكتل السياسية متخوفة من مرحلة ما بعد الانسحاب الامريكي لأنها تتصور أن وجودها في العملية السياسية وسبل تحقيق رغباتها وطموحاتها يكون من خلال بقاء القوات الامريكية في العراق وهذا تصور خاطئ لأننا لو كنا نعتقد بأن نكون تحت سيطرة التدخل الامريكي فلن يرجى خير من العملية السياسية ".

وأضاف ان " حل الخلافات بين الكتل السياسية يكون من خلال الحوار والالتزام بالدستور وعلى سبيل المثال فان الملفات العالقة بين بغداد وأربيل كالمادة [١٤٠] وقانون النفط والغاز والاحصاء السكاني وغيرها من الملفات، الخلاف عليها بالاصل سياسي وليس فنيا لأن القوانين المشرعة لحلها واضحة ولا لبس فيها ولا تحتاج الى تدخل الجانب الامريكي ليكون طرفا في الحل".

ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، فضلاً عن توفير مهمة مستديمة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الاعمار.

وتنص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن في نهاية تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ على وجوب أن تنسحب جميع قوات الولايات المتحدة من جميع الأراضي والمياه والأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول من العام الحالي.

باكستان تمنح تأشيرة الدخول للعراقيين

قال هادي عسكري القنصل العام للشؤون الاقتصادية والتجارية في الخارجية الباكستانية ان رئيس الوزراء الباكستاني أوعز الى القنصلية الباكستانية بتسهيل منح فيزة الدخول للعراقيين الى باكستان كمرحلة واحدة دون اللجوء الى التعقيدات السابقة.

وأضاف عسكري الذي يزور كربلاء أمس : يستطيع العراقيون الآن الحصول على الفيزة بصورة مباشرة خلال يوم واحد ، من القنصلية الباكستانية.

واشار عسكري الى: أن مشروع مبنى (دار الحكومة الباكستانية) الذي ينفذ في كربلاء سيكون جاهزا خلال الأشهر الثمانية القادمة .

القاعدة يدير العمليات من خلف القضبان

أكدت صحوة ديالى، أن بعض قيادات القاعدة تدير أعمال العنف في البلاد من داخل السجون بواسطة الهواتف النقالة بهدف إرباك الوضع الأمني

وقال مسؤول الصحوات بديالى خالد اللهيبي امس إن "هناك معلومات تفيد بوجود بعض قياديي القاعدة المعتقلين لدى الاجهزة الامنية الذين يقومون بتحريك خلاياهم النائمة في عدد من مناطق المحافظة لزعزعة الأمن والاستقرار بواسطة الهواتف النقالة"، مبينا أن "اغلب تلك القيادات هي من الجيل الثاني للتنظيم التي تم القضاء على الجزء الأكبر منها".

ملف المدارس الحديدية إلى الحكومة

اكدت وزارة التربية ، ان ملف المدارس الحديدية أحيل الى مجلس الوزراء للبت به بعدما فرضت عقوبات على الشركات التي تولت العمل بها وأهملتها.

وقال الناطق الإعلامي باسم الوزارة في تصريح صحفي ان" عدد المدارس الحديدية والتي تركت هياكل ٢٠٠ مدرسة منها، لم يتواصل بناؤها حتى الآن ، فيما فرضت عقوبات على الشركات التي تلكأت في بنائها منها غرامات مالية "، مضيفا أن" مجلس الوزراء سيتخذ إجراءات حول الموضوع ،ومن المؤمل ان تواصل شركات اخرى بناءها.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون